



اللجنة الدائمة للسكان التقرير السنوي ٢٠١٧





اللجنة الدائمة للسكان التقرير السنوي 2017

يناير 2018م

الفهرس

الصفحة	العنوان
3	تقديم
4	أولاً: السياسة السكانية
19	ثانياً: اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية
28	ثالثاً: المشاركة في الفعاليات والنشاطات الداخلية والخارجية
33	رابعاً: التوعية والإعلام

تقديم

من دواعي سروري التقديم لهذا التقرير الذي يوثق ويرصد أهم الإنجازات التي حققتها اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2017 في المجالات التالية:

- السياسة السكانية: مباشرة بعد إشهار السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في 31 أكتوبر 2017، بدأ المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعداد برنامج عمل المرحلة الأولى (نوفمبر 2017 - أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ هذه السياسة، وهو الموضوع الأول من الموضوعات التي يتضمنها هذا التقرير.
 - اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية: تشتمل هذه الفقرة على عرض موجز لأهم الأنشطة التي نظمتها اللجنة خلال عام 2017، ولاسيما اليوم القطري للسكان الذي تم الاحتفال به في 31 أكتوبر 2017.
 - المشاركات في الفعاليات السكانية الداخلية والخارجية: تستعرض هذه الفقرة أهم مشاركات اللجنة في الفعاليات المحلية وغير المحلية ذات العلاقة بالمسائل السكانية.
 - التوعية والإعلام: وتستعرض هذه الفقرة أهم ما قامت به اللجنة من نشاطات في المجال الإعلامي، ولاسيما إصدار نشرة "سكان... الخ".
- وفي الختام، لا يسعني إلا أن أثنى عالياً جهود كل من ساهم في الإنجازات التي حققتها اللجنة الدائمة للسكان على مدار العام الفائت، وأخص بالشكر خبراء وباحثي المكتب الفني للجنة، آملاً استمرار هذه الجهود وتعاضدها في قادم الأيام من أجل حياة أفضل لكل من يعيش على أرض هذا البلد المعطاء.

والله ولي التوفيق..

الدكتور صالح بن محمد النائب
وزير التخطيط التنموي والإحصاء
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أولاً

السياسة السكانية

المرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022

مقدمة

بعد اعتماد مجلس الوزراء المقرر لوثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في اجتماعه العادي رقم (21) لعام 2017، والمنعقد بتاريخ 2017/5/31م، وبعد إشهار هذه الوثيقة في اليوم القطري للسكان

بتاريخ 31 أكتوبر 2017، بأمر المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعداد برنامج عمل المرحلة الأولى (نوفمبر 2017 - أكتوبر 2018) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.

ومن أجل ضبط إيقاع العمل وتوحيده بين مجموعات العمل الست المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية الجديدة، تم تضمين

هذا البرنامج بخطة زمنية لكل خطوة من خطوات المرحلة الأولى من مراحل المتابعة.



وفي سياق متصل، فقد تضمن البرنامج المذكور عرضاً مبسطاً ومكثفاً لمنهجية العمل في هذه المرحلة، إضافة إلى إرشادات ملء استبانة المتابعة التي يمكن أن تسهل على مجموعات العمل الكيفية التي تتم بموجبها عملية تسجيل البيانات الكمية والنوعية بدقة عالية وتوثيق مصدرها أصولاً، إذ لن تكون لأية معلومة قيمة تذكر إذا لم تكن مسندة بصورة صحيحة.

إضافة إلى ما سبق، فإن أهم ما يتضمنه هذا البرنامج هو استبانة المتابعة كأداة منهجية لرصد الواقع السكاني لدولة قطر. وقد صممت هذه الاستبانة بطريقة فنية تتيح لمجموعات العمل بتعبئتها وإعادةها للمكتب الفني للجنة إلكترونياً بيسر وسهولة مرفقة بصور عن الوثائق التي يمكن إرسالها بالبريد الإلكتروني أو تسليمها يدوياً لخبراء وباحثي المكتب.

مثلما يحتاج التطبيق الفعال لوثيقة السياسة السكانية إلى التعاون والتنسيق المثمر بين معظم الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ برنامج عمل هذه السياسة، فإن المتابعة الدقيقة لهذا التنفيذ تحتاج إلى تعاون جدي بين أعضاء مجموعة العمل الواحدة من جهة وبين المجموعة وبقية المجموعات من جهة أخرى، وهو ما تسعى إليه اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني الذي يعرب عن استعداداته التام العمل البناء مع المجموعات وتسهيل مهماتهم والرد على استفساراتهم.

أولاً) الخطة الزمنية

الجهة	تاريخ الفعالية	الفعالية
المكتب الفني	من 1 حتى 30 نوفمبر 2017	- وضع استبانة المتابعة
مجموعات العمل والمكتب الفني	من 1 حتى 31 ديسمبر 2017	- مراجعة الاستبانة وتدقيقها • مرنيات اللجنة • إجراء التعديلات اللازمة • الإعداد النهائي للبرنامج • تدريب مجموعات العمل على تعبئة الاستبانات
مجموعات العمل	بداية شهر يناير 2018	❖ البدء بجمع المعلومات
	أواخر شهر أبريل 2018	❖ آخر موعد لتسليم الاستبانات معيأة
المكتب الفني	حتى نهاية مايو 2018	❖ مراجعة الاستبانات وتدقيقها وتحليل بياناتها
	يونيو - أكتوبر 2018	❖ إعداد تقرير "حالة سكان قطر 2018"

ثانياً) منهجية العمل

تقوم منهجية العمل في المرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ برنامج السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 على أسس محددة تتضمن الإجابة عن سؤالين اثنين، هما:

1. ما الأداة المنهجية التي سيتم استخدامها في هذه المرحلة؟ ولماذا؟

من المعلوم أن مدة تطبيق السياسة السكانية الجديدة تمتد حتى العام 2022، بعدها ستخضع هذه السياسة لعملية المراجعة والتقييم. ومن أجل أن يكون التقييم المشار إليه موضوعياً، لا بد من استخدام مجموعة من الأدوات المنهجية، وأهمها استبانة رصد الواقع، أو استبانة الرصد الخماسي، وهي استبانة المتابعة (كما هي واردة في الفقرة الرابعة من فقرات هذا البرنامج) التي تتضمن كل مؤشرات المتابعة الواردة في برنامج عمل السياسة السكانية في المحاور كافة، والتي سيتم تطبيقها بحذافيرها مرتين؛ مرة في هذه المرحلة، أي المرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية (نوفمبر 2017-أكتوبر 2018)، ومرة ثانية في المرحلة الخامسة والأخيرة (2021-2022) (*).

إن استخدام هكذا أداة منهجية تساعد فريق تقييم السياسة السكانية مستقبلاً (أي بعد الانتهاء من تطبيق هذه السياسة عام 2022) في رصد موضوعي للتغيرات والتحولات الديموغرافية والتنمية الحاصلة في الواقع خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2017 إلى عام 2022، الأمر الذي يمكن أن يسهم في "إنتاج" سياسة سكانية مستقبلية جديدة تستجيب لهذه التحولات.

2. ما المقصود بمؤشرات المتابعة الكمية والنوعية الواردة في برنامج عمل السياسة

السكانية لدولة قطر 2017-2022؟ وكيف يمكن التعامل معها؟

بالإضافة إلى الأهداف والإجراءات الخاصة بكل محور من محاور السياسة السكانية، تتضمن استبانة المتابعة المشار إليها أعلاه مجموعة من مؤشرات المتابعة (الكمية والنوعية)، وهي

(*) هذا لا يعني أبداً أن المتابعة ستكون لمرتين أو لمرحتين (المرحلة الأولى والمرحلة الخامسة) فقط، بل إن اللجنة تقوم بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية بشكل سنوي مستعينة بذلك بست مجموعات عمل يصل عدد أعضائها إلى حوالي 60 شخصاً يمثلون مختلف الأجهزة والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الدولة. وعلى هذا الأساس ستكون استبانة المتابعة في المرحلة الثانية والثالثة والرابعة مختلفة قليلاً عن استبانة المتابعة في المرحلة الأولى والخامسة، وذلك لأسباب منهجية صرفة.

المؤشرات التي تشكل محور اهتمام مجموعات العمل في المرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية.

والمقصود بمؤشرات المتابعة هنا تلك الأدوات والمقاييس الكمية (كالإحصاءات والبيانات الرقمية المختلفة) من جهة، والنوعية (كالتشريعات والقوانين واللوائح والتدابير... الخ) من جهة أخرى، والتي تساعد في رصد مدى نجاح الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية والتأكد من قدرتها على تحقيق أهداف هذا البرنامج.

ثالثاً) إرشادات استيفاء استبانة المتابعة

بداية لا بد من التأكيد على أمرين هامين، هما:

❖ تفهم اللجنة الدائمة للسكان (وبطبيعة الحال أيضاً المكتب الفني للجنة ومجموعات العمل المختلفة) نفسها على أنها جهة مكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية وليس تنفيذه. وهذا يعني ضرورة الحصول على البيانات والمعطيات الخاصة بمؤشرات المتابعة الكمية والنوعية من مصدرها حصراً وليس من أي جهة أخرى.

❖ وارتباطاً بما سبق، لا بد أن تكون البيانات التي يتم الحصول عليها مشفوعة بموافقة مصدرها وموثقة أصولاً.

وقبل التوجه للجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية بهدف الحصول منها على البيانات والمعطيات الكمية والنوعية حول مؤشرات المتابعة، لا بد من الاطلاع الجيد على استبانة المتابعة والتقيد بالإرشادات التالية المتعلقة بملئها:

1. عند التعبئة لا بد من الانتباه إلى الصياغات التالية لبعض مؤشرات المتابعة:

— وجود توجه: ويعني ذكر فيما إذا كان لدى الجهة المعنية بالتنفيذ خطط أو مشاريع أو تدابير أو تشريعات أو برامج خاصة بهذا الإجراء أو ذاك. وفي حال تم التأكد من وجودها تدون في خانة (البيان) باختصار وأخذ صورة أو نسخة منها لتسليمها مع الاستبانة للخبير المشرف في المكتب الفني. وينطبق هذا الكلام على كل الصياغات المماثلة ك:

• وجود مواد تعليمية وإرشادية....

• الخ

— عدد... أو: نسبة... أو: معدل... أو: التوزيع العمري... الخ كلها مؤشرات كمية تحتاج لعرض بيانات رقمية أو إحصائية حولها في خانة (البيان) وفي أسفل الخانة يتم توثيق مصدر هذه البيانات.

2. بالنسبة للمؤشرات النوعية (نص قانون أو تدابير أو لوائح تنظيمية..)، تتم تعبئة حقل واحد فقط من الحقول الأربعة الموجودة في خانة (الواقع الفعلي) للمؤشر الكيفي المستهدف؛ ففي حال كان المؤشر المنبثق عن الإجراء في طور التنفيذ يعبأ الحقل باللون الأخضر، وفي حال كان في طور التشريع يعبأ باللون البرتقالي وفي طور التخطيط بالأصفر. أما في حال كان الإجراء غير موجود في أي طور من الأطوار المشار إليها، فيعبأ الحقل بالأحمر، كما يتضح من المثال التالي:

إجراء 1: استصدار تشريع لإقرار صندوق الزواج					
البيان	الواقع الفعلي				المؤشر المستهدف
	موجود كإجراء في طور :				
	مخطط	تنفيذ	إقرار	تشريع	
.....					• وجود توجه لاستصدار تشريع خاص بصندوق الزواج

وبعد تعبئة خانة واحدة فقط باللون الذي ينطبق على واقع المؤشر النوعي (مرة أخرى: لا يجوز تعبئة أكثر من خانة أبداً)، تعبأ خانة (البيان) بكلام مختصر عن واقع المؤشر النوعي مدعوماً بالوثائق كمشاريع القوانين، أو الخطط أو التوجيهات المكتوبة...الخ (مرة أخرى: فبالإضافة إلى تنزيل ملخص عن الوثيقة في خانة (البيان) لا بد من تقديم صورة عنها عند تسليم استبانة المتابعة إلى خبير المكتب الفني المشرف على مجموعة العمل).

3. أما بالنسبة للمؤشرات الكمية (جدول أو شكل بياني أو رقم إحصائي..)، فإنه من الممكن تنزيلها في هذه الخانة التي تم تصميمها بحيث يمكن التحكم بسعة المادة التي تتضمنها، مع الانتباه إلى ضرورة توثيق المصدر التي تم الحصول على البيانات الكمية منه أسفل الخانة المذكورة.

ملاحظة هامة: بالنسبة لمؤشرات المتابعة الكمية، وخلافاً لمؤشرات المتابعة الكيفية، لا تتم تعبئة أي من الخانات الأربعة ذات الألوان المختلفة (موجود في طور: التنفيذ، التشريع، التخطيط/ غير موجود)، بل الذهاب فوراً لعرض المعطيات الإحصائية في خانة (البيان)، كما هو مبين في المثال التالي:

إجراء 3: التوسع في صالات الأفراح منخفضة التكاليف في المدن الكبرى بالدولة					
المؤشر المستهدف	الواقع الفعلي				البيان
	موجودة كإجراء في طور:				
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
• عدد صالات الأفراح منخفضة التكاليف					

رابعاً) استبانة المتابعة

نظراً للحجم الكبير لاستبانة متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، فإننا سنكتفي فيما يلي بعرض ما جاء فيها حول المحور الأول من محاور السياسة السكانية الستة، أي محور السكان والقوى العاملة، وذلك على النحو التالي:

الهدف 1					زيادة عدد المواطنين	
إجراء 1: استصدار تشريع لإقرار صندوق الزواج						
المؤشر المستهدف	الواقع الفعلي			البيان		
	موجود كإجراء في طور:					
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤			
• وجود توجه لاستصدار تشريع خاص بصندوق الزواج						
إجراء 2: إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في المناهج التعليمية						
• وجود مواد تعليمية وإرشادية تدعو لخفض المهور وتكاليف الزواج						
إجراء 3: التوسع في صالات الأفراح منخفضة التكاليف في المدن الكبرى بالدولة						
• عدد صالات الأفراح منخفضة التكاليف						

إجراء 4: وضع معايير واضحة لمنح الجنسية القطرية للمقيمين بصورة دائمة

وأصحاب الخبرات والتخصصات النادرة

المؤشر المستهدف	الواقع الفعلي				البيان
	موجود كإجراء في طور:				
	الخطط	الخطط	الخطط	الخطط	
وجود توجه للتوسع في تطبيق أحكام وبنود قانون الجنسية القطري					
عدد المجنسين سنوياً حسب الجنس والعمر ومكان الولادة والمؤهل العلمي					

إجراء 5: تعزيز الإجراءات الهادفة إلى الحد من حوادث المرور

• نسبة الحوادث المرورية المميتة من مجموع الحوادث المرورية	
• نسبة الحوادث المرورية التي تؤدي إلى إعاقات من مجموع الحوادث المرورية	

إجراء 6: الحد من ظاهرة الإحالة للتقاعد المبكر، وإعادة تأهيل القطريين للعمل في

الميادين المختلفة

• التوزيع العمري للمشتغلين القطريين	
• نسبة حالات التقاعد المبكر للقطريين من مجموعهم العام حسب العمر والنوع خلال السنوات الثلاث الماضية	

دعم التوجه نحو اقتصاد

الهدف 2

إجراء 1: توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة

البيان		الواقع				المؤشر المستهدف
	موجود	موجود كإجراء في طور:				
		التخطيط	التنفيذ	الإنجاز		
						عدد الشركات التي تنفذ تحديثاً لوسائل إنتاجها باتجاه الأتمتة ونسبتها المئوية.
						وجود توجه لدى شركات القطاع الخاص لتوسيع نطاق الأتمتة.
						معدل نمو إنتاجية العمل على المستوى الوطني

إجراء 2: منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتتها

					عدد العطاءات الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص التي حدثت وسائل إنتاجها ونسبتها من مجموع مؤسسات القطاع الخاص
					وجود تدابير عملية لاتخاذ الإجراء المذكور

إجراء 3: التركيز على استخدام ذوي الخبرة والاختصاصيين في اقتصاد المعرفة والاحتفاظ بهم والتخفيف من الاعتماد على الاستشاريين المؤقتين

المؤشر المستهدف	الواقع الفعلي					البيان
	موجود كإجراء في					
	طور:					
	الخطط	البرامج	السياسات	الأنظمة	القوانين	
• عدد المتقدمين من ذوي الخبرة والاختصاصيين في اقتصاد المعرفة، ونسبتهم في قوة العمل						
• وجود لوائح تفصيلية بالتخصصات المعنية باقتصاد المعرفة						
• معدل نمو إنتاجية العمل في ميادين النشاط الاقتصادي الرئيسية						

إجراء 4: الاستفادة من العمالة الوافدة في تطوير وتدريب الكوادر الوطنية

• عدد الكوادر الوطنية التي خضعت لدورات تدريبية على يد متخصصين من العمالة الوافدة حسب مجال التخصص						
• معدل النمو في إنتاجية عمل المواطنين						

إجراء 5: حث المؤسسات التعليمية على ابتعاث القطريين للتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة

• نسبة المبتعثين للتخصص في مجالات اقتصاد المعرفة إلى مجموع المبتعثين القطريين						
---	--	--	--	--	--	--

الهدف 3

الحد من استقدام العمالة

إجراء 1: الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والإفادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة بالبلاد من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع

المؤشر المستهدف	الواقع الفعلي				البيان
	الخطط	الخطط	الخطط	موجود كإجراء في طور:	
• عدد العاملين الذين تم نقلهم لجهات مختلفة، بعد انتهاء المشاريع التي جاؤوا لتنفيذها					

إجراء 2: التأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بضوابط استقدام العمالة من حيث العدد والتنوعية

• عدد المؤسسات والشركات التي التزمت بضوابط استقدام العمالة ونسبتها من مجموع المؤسسات والشركات حسب عدد العاملين فيها ونشاطها الاقتصادي	
---	--

إجراء 3: تسهيل تشغيل أفراد عائلات المقيمين الموجودين في قطر

• نسبة أفراد عائلات المقيمين الذين يتم تشغيلهم من مجموع أفراد تلك العائلات بحسب النوع	
---	--

المؤشر المستهدف	الواقع الفعلي				البيان
	بدرج	موجود كإجراء في طور:			
		التخطيط	التنفيذ	التقييم	
• وجود آليات ووسائل تسهيل تشغيل أفراد العائلات في المؤسسات المختلفة					

إجراء 4: تسهيل منح موافقات الاستقدام لعائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق

العمل

	نسبة الوافدات في قوة العمل خلال السنوات الثلاث الماضية
--	--

إجراء 5: منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال مواطنين محل الوافدين في

وظائف مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط

	عدد المواطنين الذين يتم إحلالهم محل وافدين، ونسبتهم من العمالة القطرية
	وجود الحوافز المذكورة

إجراء 6: إنشاء نظام معلومات إلكتروني لإدارة الاستقدام

	وجود نظام معلومات إلكتروني في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية لإدارة ومتابعة الاستقدام
--	---

إجراء 7: إنشاء مراكز استقدام في البلدان المرسلة للعمالة، تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة

البيان	الواقع الفعلي					المؤشر المستهدف
	غير موجود	موجود كإجراء في طور:				
		التخطيط	التنفيذ	التنفيذ		
						• عدد المراكز المذكورة
						• وجود آليات التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة في البلدان المرسلة

التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة

الهدف 4

إجراء 1: إنشاء صندوق تأمين وطني للوافدين، يساهمون فيه بالإضافة إلى مساهمة أصحاب الأعمال، ويسلم المبلغ المودع فيه للعامل عند انتهاء عقد عمله

					• وجود توجه لإنشاء الصندوق المذكور
--	--	--	--	--	------------------------------------

إجراء 2: إجراء دراسات مستمرة للعمالة السائبة والعمالة المنزلية

					• عدد الدراسات الخاصة بالسائبة والمنزلية
					• الدراسات الخاصة بالسائبة والمنزلية

إجراء 3: متابعة تنفيذ الحد الأعلى المقرر للعاملين لدى الأسرة الواحدة، ووضع رسوم إضافية على تجاوز هذا الحد

					• عدد الأسر التي يتجاوز عدد العاملين فيها الحد الأعلى المسموح به ونسبتهم إلى مجموع الأسر القطرية
--	--	--	--	--	--

المؤشر المستهدف	الواقع الفعلي				البيان
	في طور:	موجود كإجراء في			
		التخطيط	التنفيذ	المتابعة	
• وجود آليات محددة لمراقبة الحد الأعلى المقرر للعاملين لدى الأسرة الواحدة					
إجراء 4: تعزيز الجهود الهادفة لمنع نشاط الشركات الوهمية والاتجار بالتأثيرات					
• عدد الشركات الوهمية					•
• عدد المتاجرين بالتأثيرات					•
• وجود آليات محددة لرصد نشاطات الشركات المذكورة ومحاسبتها					

العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن	
الهدف 5	
إجراء 1: متابعة دراسة توزيع الجنسيات على المهن المختلفة، وأخذ نتائج الدراسة بالاعتبار لدى الموافقة على الاستقدام لمهن معينة	
• نسبة النشطين اقتصادياً من غير القطريين حسب الجنسية	

إجراء 2: فتح باب الاستقدام من جنسيات غير التي يتركز أبنائها في المهن المشار إليها

المؤشر المستهدف	الواقع الفعلي			البيان
	موجود	موجود كإجراء في طور:		
		التنفيذ	التشريع	
● وجود دراسة حول توزيع الجنسيات على المهن				

إجراء 3: توجيه الشركات لتنويع مصادر العمالة وإخطار أصحاب العمل بأهمية ذلك على المجتمع

					• عدد الشركات التي التزمت بتنوع جنسيات العمالة ونسبتها.
					• وجود آليات مراقبة ومتابعة الشركات لتنفيذ الإجراء المذكور

إجراء 4: إعطاء الأولوية للجنسيات العربية في الاستقدام

					• نسبة الجنسيات العربية من مجموع الوافدين خلال السنوات الثلاث الماضية
--	--	--	--	--	---

ثانياً

اللقاءات والاجتماعات والدورات
التدريبية

1) احتفالية اليوم القطري للسكان 2017

احتفلت اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر باليوم القطري للسكان يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2017 بفندق الفور سيزون، والذي خصص هذه السنة لإشهار السياسة السكانية الجديدة تحت شعار "نحو



تطبيق فعال للسياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022"، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي رقم (21) لعام 2017، والمنعقد بتاريخ 2017/5/31م، على وثيقة السياسة السكانية المذكورة.

وهدفت هذه الاحتفالية إلى التعريف بالمراحل التي مرت بها عملية إعداد وثيقة السياسة السكانية والبرامج والخطط والآليات التي وضعتها اللجنة الدائمة للسكان من أجل تنفيذها، كما هدفت للتوصل إلى أفضل السبل وأنجعها لترجمة وثيقة السياسة السكانية إلى واقع عملي ترعاه وتدعمه الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية في الدولة، وإلى تحديد المسؤوليات المناطة بمجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة.

وشارك في هذه الاحتفالية الهامة عدد من أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، وممثلون عن الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالسكان وقضايا التنمية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية (نقاط ارتكاز السياسة السكانية)، وعدد من الذين شاركوا في إعداد السياسة السكانية وفي إعداد استراتيجية التنمية

الوطنية، وممثلون عن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضايا السكانية. كما شارك في الاحتفالية عدد من ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجلسة الأولى: الافتتاح والإشهار

افتتح فعاليات اليوم القطري للسكان سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، بكلمة رحب فيها بضيوف الاحتفالية واستعرض الجهود الوطنية التي بذلت في سبيل إنجاز الوثيقة المشار إليها وما تتضمنه من إجراءات محددة لضبط معدل النمو السكاني المرتفع والحد من اختلال التركيبة السكانية للدولة وتداعياته.



وقال سعادته إن السياسة السكانية الجديدة ترسم الملامح السكانية لقطر الغد، في ضوء التحديات المستقبلية المرتبطة بالمشاريع التنموية الواسعة والطموحة التي يجري تنفيذها على قدم وساق في كافة أنحاء الدولة، مؤكداً على دور الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في التطبيق الفعال لبرنامج العمل الذي تتضمنه وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2022-2017.

وألقى سعادة الدكتور/ عيسى بن سعد النعيمي، وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية كلمة ضيف شرف الاحتفالية ركز فيها على أهمية تضافر جهود جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة والتنسيق فيما بينها ضماناً لنجاح تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الجديد.



وتلى ذلك كلمة للسيد/ أسرطوسون الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مسقط- سلطنة



عمان، أشار فيها إلى أهمية التعاون القائم بين اللجنة الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولاسيما مواكبة خبراء الصندوق لعملية تقييم السياسة السكانية السابقة ووضع مسودة

السياسة السكانية الجديدة للدولة.

وتم بعد هذه الكلمات الافتتاحية عرض فيلم قصير عن وثيقة السياسة السكانية المشار إليها من حيث غايتها الرئيسية، ومحاورها وأهدافها المتمثلة بضمان حياة أفضل لكل من يقيم على أرض قطر الطيبة.

واختتمت الجلسة الافتتاحية للاحتفالية بإعلان سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022.



الجلسة الثانية: العروض والحوار

وفي الجلسة الثانية من جلسات اليوم القطري للسكان 2017، قدم الأستاذ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، عرضاً مفصلاً بعنوان: "السياسة السكانية لدولة قطر: من الإعداد إلى الاعتماد"، بين فيه مراحل وأدوات تقييم السياسة السكانية الأولى التي بدأ تنفيذ برنامج عملها في أكتوبر 2009، وأشار إلى الأهداف والإجراءات التي تحققت جزئياً أو كلياً من السياسة المذكورة، والأهداف والإجراءات التي لم يتم تحقيقها بعد. ثم استعرض أهم محاور السياسة السكانية الثانية (2017-2022) وما تضمنته من غايات وأهداف وإجراءات تتلاءم مع التغيرات السكانية التي شهدتها الدولة خلال السنوات الماضية.

وبين الأستاذ الكواري أن السياسة السكانية الجديدة تضمنت ستة محاور هي:



1. السكان والقوى العاملة، وغايته الرئيسية: التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017م إلى 2022م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية.
2. النمو الحضري والإسكان والبيئة، وغايته الرئيسية: تطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.
3. التعليم والتدريب والشباب، وغايته الرئيسية: الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع وفي الحياة العامة.
4. الصحة العامة والصحة الإنجابية، وغايته الرئيسية: الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزعهم الجغرافي.

5. المرأة والطفولة، وغايته الرئيسية: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال

6. كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، وغايته الرئيسية: تعزيز المشاركة الفاعلة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، وتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم.

تلى ذلك ندوة حوارية أدارها الأستاذ عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، وقدمت فيها أربعة عروض لممثلين عن وزارات التخطيط التنموي والإحصاء، والداخلية، والاقتصاد والتجارة، والبلدية والبيئة. بين فيها كل منهم ما تقوم به وزارته في بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.



كان عرض السيد محمد سعيد المهندي، من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء حول "التركيبة السكانية في دولة قطر: المؤشرات والتداعيات والحلول". حيث توقف عند مؤشرات مثل: تناقص نسبة القطريين بين مجموع السكان واختلالات البنية العمرية ونسبة النوع، وشرح التداعيات الاقتصادية

والأمنية والثقافية لتلك الاختلالات. وفي حديثه عن الحلول الممكنة لمعالجة اختلال التركيبة السكانية توقف عند: زيادة عدد المواطنين، والحد من استقدام العمالة، والتخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، ودعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتنظيم سوق العمل. أما عن معالجة تداعيات الاختلال المذكور فذكر: الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع القطري، والحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن والسلامة المجتمعية، ورفع القدرة الاستيعابية للقطاعات الخدمية وتحسين نوعيتها.

وفي عرضه الموسوم بـ "اقتصاد قائم على المعرفة"، عرض السيد علي خالد الخليفي، من وزارة الاقتصاد والتجارة، لمفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة، وأهم مكوناته ومؤثراته، والعوامل التي تستدعي اعتماد دولة قطر لمثل هذا الاقتصاد. كما توقف عند النتائج الرئيسية المتوقعة من جهود التنوع الاقتصادي، ودور القطاع الخاص في هذا التنوع، والشروط التي لابد منها لتحقيق النتائج المرجوة من التنوع الاقتصادي، مبيناً القطاعات ذات الأولوية ومحاور التركيز بما يتناسب مع خصائص دولة قطر وبناءً على القدرات القائمة في القطاعات المختلفة. وعدد السيد الخليفي أدوات بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، والعوامل المساندة لبناء ذلك الاقتصاد.

وقدم الرائد عبد الهادي سعد القحطاني عرض وزارة الداخلية حول دور الوزارة في تنفيذ غايات وأهداف السياسة السكانية. فبين جهود الوزارة في تقليل نسبة الوفيات بين السكان بشكل عام، ولاسيما الشباب منهم، عارضاً معلومات إحصائية تبين انخفاض نسبة الوفيات الناجمة عن حوادث المرور. وتحدث عن معالجة اختلال نسبة النوع عن طريق تقليل الفارق في نسبة العزاب بتيسير استقدام الأسر التي يحتاجها سوق العمل بالتعاون مع وزار التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. كما بين جهود وزارة الداخلية في توزيع المراكز الخدمية، وبناء مناطق سكنية لأفراد الشرطة العزاب في أماكن متفرقة وبعبدة عن مناطق سكن العائلات، ووضع حد للعمالة الفائضة عن الحاجة، ومراجعة مستمرة للضوابط والشروط المعتمدة للاستقدام وغير ذلك من أنشطة الوزارة التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة السكانية.

أما ممثل وزارة البلدية والبيئة السيد تركي فهد آل تركي، فقدم عرضاً بعنوان "تطوير واستحداث مراكز حضرية خارج مدينة الدوحة" تحدث فيه عن منظومة التخطيط الاستراتيجي والمخططات المكانية ودورها

في إيجاد مراكز حضرية لدولة قطر، مشيراً في هذا السياق إلى رؤية قطر 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر الأولى (2011- 2016) ، والثانية (2017-2022)، والخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر 2032، ومبناً المراكز العمرانية التي يتم إنشاؤها بموجب هذه الخطة، ولاسيما المركز العمراني/ الحضري ببلدية الريان. وعرض لخريطة قطر ما بعد تنفيذ المراكز العمرانية/ الحضرية، والقيم المضافة الناجمة عن تنفيذ هذه المراكز، مؤكداً حرص الدولة على ضمان الاستدامة البيئية لدى تنفيذ الخطة المذكورة.

وتلى العروض تبادل حرّ وموسع للآراء شارك فيه الحضور، ودلل على مدى اهتمام الجميع بالبحث عن أفضل السبل لتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة.

وفي ختام الاحتفالية ألقى الأستاذ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، كلمة شكر فيها الحضور على مساهماتهم القيمة، وتمنى للجميع عملاً مثمراً في التطبيق الفاعل للسياسة السكانية لدولة قطر 2017- 2022.

(2) الدورات التدريبية:

نُفذت خلال عام 2017 مجموعة من الدورات التدريبية التي شارك فيها باحثو وباحثات المكتب الفني في مجالات مختلفة، كما هو مبين في الجدول التالي.

م	اسم الدورة	الشهر	العام
1	الإدارة الاستراتيجية	مارس	2017
2	اعداد وتنفيذ الخطط التفصيلية		
3	مهارات التعامل مع وسائل الاعلام	ابريل	
4	إدارة التغيير		
5	تطبيقات ومواقع التواصل الاجتماعي	أكتوبر	
6	تنظيم الاجتماعات	نوفمبر	
7	الأرشفة وتنظيم الوثائق		
8	تحليل المشكلات واتخاذ القرارات		
9	مهارات اعداد الموازنة		
10	ادارة الجودة والتميز المؤسسي	ديسمبر	
11	اعداد الرسائل والمذكرات الحكومية		

ثالثاً

المشاركة في الفعاليات والنشاطات
الداخلية والخارجية

شاركت اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال عام 2017 بالعديد من الفعاليات والنشاطات المحلية والإقليمية والعربية والدولية، أهمها:

المشاركات المحلية

❖ **اجتماع المكتب الفني مع أعضاء مجلس الشورى:** في إطار سعيها لتعزيز أواصر التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالقضايا السكانية في الدولة، عقدت اللجنة الدائمة للسكان بتاريخ 2017/1/25 اجتماعاً هاماً مع أعضاء مجلس الشورى. وقد مثل اللجنة في هذا الاجتماع كل من: السيد سلطان علي الكواري، الوكيل المساعد لشؤون الإحصاء بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء ونائب رئيس اللجنة، والسيد عبدالهادي صالح المري، مدير المكتب الفني بالإنابة، والدكتور عبدالله محمد الحمادي، مستشار المكتب الفني، والدكتور خضر زكريا، خبير في المكتب الفني.

وقد كان الاجتماع فرصة للتشاور بشأن القضايا التي يمكن أن يتم التنسيق بشأنها بين المجلس واللجنة، ولأسيما المسائل المتعلقة باختلالات التركيبة السكانية في الدولة والإجراءات التي يمكن أن تساعد في الحد من هذه الاختلالات، حيث أبدى أعضاء مجلس الشورى الحاضرين في الاجتماع استعدادهم لأي دعم تحتاجه اللجنة، وطالبوا ببقاء آخر لعرض السياسة السكانية الجديدة عليهم، وتقديم تصور المكتب الفني للدور الذي يمكن أن يقوم به المجلس لدعم القضايا السكانية. وتم الاتفاق ان يكون اللقاء الثاني بعد إقرار الوثيقة السكانية بصيغتها النهائية.

❖ **ورشة إحصاءات الجريمة** التي نظمتها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بتاريخ 27-30 نوفمبر 2017.

❖ **اجتماع الخبراء حول الأسرة وأهداف التنمية المستدامة في العالم العربي** والذي نظمه معهد الدوحة الدولي للأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان- المكتب الإقليمي بتاريخ 29-30 نوفمبر 2017.

❖ **اليوم القطري للإحصاء** الذي نظمته وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بتاريخ 6 ديسمبر 2017.

المشاركات الإقليمية

❖ **الاجتماع الثالث والعشرين لفريق عمل تفعيل استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى (2010-2025م)** لدول مجلس التعاون الخليجية: شاركت اللجنة الدائمة للسكان ممثلة بالأستاذ عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني بالإنابة في الاجتماع المذكور، والذي عقد في مقر الأمانة العامة-الرياض خلال الفترة 11- 12 يناير 2017م. وقد ناقش الحاضرون في الاجتماع المشار إليه جملة أمور تم الاتفاق حولها، وهي: متابعة تنفيذ الاستراتيجية المطورة وفق الآليات وجدول المتابعة: (نفذت دولة قطر التوصيات الواردة في هذا البند في وقت سابق)، وورش العمل الخاصة بالموضوعات المتعلقة بالتخطيط والتنمية:

- ورش العمل لعام 2016م: تمت إحالة توصيات ورش العمل التي انعقدت خلال العام الفائت إلى اللجان الوزارية المختصة في إطار مجلس التعاون لدراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. والورش هي:

— تأثير تقلبات أسعار النفط على واقع ومستقبل التنمية في دول المجلس وكيفية مواجهتها (الدوحة، أكتوبر 2016م)،

— عملية الإبداع والابتكار كأحد سبل التنمية- (أبوظبي، نوفمبر 2016م).

- ورش العمل لعام 2017م: أخذ الفريق علماً بالموعد المقترح للورش التالية:

— توظيف الدراسات المستقبلية واستشراف المستقبل في الخطط الإنمائية (الإمارات، نوفمبر 2017)،

— الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في إعداد الخطط الإنمائية (الرياض، الربع الثالث من عام 2017م)،

— المؤشرات الدولية في خطط التنمية (الكويت، الربع الأخير من عام 2017م).

- ورش العمل المقترحة لعام 2018م: لم تقرر هذه الورش بعد وإنما اقترحت موضوعات لها يمكن أن تقرأ لاحقاً.

إضافة إلى ما سبق، فقد تمت الموافقة في الاجتماع المذكور على اختيار إحدى القضايا الواردة في الاستراتيجية المطورة لدراستها في الاجتماع 34 للجنة وكلاء وزارات وأجهزة التخطيط والتنمية: والقضية المقترحة هنا هي إعلامية وتتعلق بـ "تقديم البرامج الإعلامية النوعية والالتقاء بمنهجها ومضمونها بما يدفع بحركة الوعي العام للتعامل مع معطيات المرحلة التنموية المقبلة..."

المشاركات العربية

❖ الاجتماع 18 لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية 27-28 نوفمبر 2017 في الأردن: ترأس سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان الوفد القطري الذي شارك في الاجتماع السنوي لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية، والذي انعقد خلال الفترة 27-28 نوفمبر 2017 في الأردن. وبصفته رئيساً للوفد القطري في الاجتماع المذكور أكد

سعادة الدكتور صالح على أهمية هذا الاجتماع معرباً عن تأييده لمقترح الأردن بإنشاء مجلس أعلى للسكان والتنمية ضمن منظومة جامعة الدول العربية.

المشاركات الدولية

❖ **التحضيرات لانعقاد الدورة الـ 50 للجنة السكان والتنمية في نيويورك:** نظراً لترأس دولة قطر الدورة الـ 50 للجنة السكان والتنمية، التي انعقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة 3-7 أبريل 2017، شاركت اللجنة الدائمة للسكان ممثلة بالسيد سلطان علي الكواري، الوكيل المساعد لشؤون الإحصاء بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء ونائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، في الخلوة غير الرسمية للدول لأعضاء في منظمة الأمم المتحدة التي انعقدت يوم الاثنين الموافق 2017/2/27 بشأن تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة، كموضوع خاص من موضوعات الدورة الخمسين للجنة السكان والتنمية.

فبالإضافة إلى مراجعة التحضيرات اللوجستية اللازمة لانعقاد هذه الدورة، تم تقديم عروض أساسية حول الموضوع الخاص بهذه الدورة المشار إليه أعلاه.

❖ **الدورة الخمسين للجنة السكان والتنمية للأمم المتحدة- نيويورك:** ترأس سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، وفد دولة قطر للمشاركة في أعمال الدورة الخمسين (50) للجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، والتي انعقدت في نيويورك خلال الفترة 3 - 7 أبريل 2017 تحت شعار "تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة" برئاسة سعادة الشیخة علیاء أحمد بن سيف آل ثاني، المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة.

واشتمل جدول أعمال الدورة الخمسين للجنة السكان والتنمية على العديد من القضايا الهامة، تأتي في مقدمتها مناقشة عامة حول الإجراءات اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بالإضافة إلى الموضوع الرئيسي الخاص بهذه الدورة، أي "تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة"، استناداً إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية اللازمة لتعجيل بمواصلة تنفيذها.

وأنت مشاركة اللجنة الدائمة للسكان في هذه التظاهرة الدولية من منطلق حرصها على تفعيل الشراكة والتعاون الدوليين اللذين يربطانها بالمؤسسات الدولية ذات الصلة بقضايا السكان

والتنمية، سيّما وأن دولة قطر تولي المسألة السكانية اهتماماً خاصاً، وذلك لارتباطها الوثيق والمؤثر في عملية التنمية المستدامة، حيث أطلقت الدولة في هذا الإطار العديد من البرامج ومنها، على سبيل المثال، إفساح المجال لإطلاق قدرات الشباب، والاستثمار في التنمية البشرية باعتبارها واحدة من أهم ركائز رؤية قطر الوطنية 2030، بالإضافة إلى تبني وإدراج العديد من التوجهات الطموحة الرامية لتحديث النظام الإحصائي لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030، ومواصلة العمل من خلال تكثيف الجهود في مجال عمليات جمع البيانات للإيفاء بالالتزامات الدولية.

رابعاً

التوعية والإعلام

ضمن خطتها الإعلامية، أصدرت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2017 أربعة أعداد (35 و 36 و 37 و

38) من نشرتها

الفصلية "سكان"

باللغتين العربية

والإنجليزية.

وتهدف الموضوعات

المنشورة في هذه

وغيرها من الأعداد

السابقة من نشرة

"سكان" إلى نشر

الوعي بالقضايا

والموضوعات المحلية



والإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة بالسكان والتنمية بحيث يتحول هذه الوعي إلى سلوك يومي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الغايات العليا للسياسة السكانية التي تخضع حالياً للمراجعة والتقييم السداسي الأول.

فعلى سبيل المثال، يتضمن العدد رقم 37 من النشرة مجموعة من الموضوعات التي تم في الأول منها تقديم عرض موجز عن الجهود التشريعية والمؤسسية التي بذلتها دولة قطر لحماية كافة حقوق العمالة الوافدة وتعزيزها تقديراً لهم كطاقة منتجة وفاعلة في التنمية كما تم التأكيد على ذلك في رؤية قطر الوطنية 2030. وعالج الموضوع الثاني من هذا العدد مسألة تمكين المرأة ذات الإعاقة وما حققته دولة قطر من إنجازات في هذا المجال، وذلك انطلاقاً من قناعتها الراسخة بأن النساء ذوات الإعاقة هنّ مواطنات قبل أن يكنّ معوقات لهنّ حقوق وعلمين واجبات، وهو ما يحقق تطلعاتها للعدالة الاجتماعية والحق في التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول من عام 2015 بحضور سمو أمير البلاد المفدى، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وقد خصص الموضوع الثالث من هذا العدد لمراجعة أحدث تقارير منظمة العمل الدولية الصادر في جنيف 2017، والذي يشتمل على تحليل مستفيض

لمختلف جوانب عمالة الأطفال، وذلك استناداً إلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية ذات الصلة مما ساهم في توصيف متكامل لهذا الواقع في مختلف مناطق العالم. أما الموضوع الأخير من هذا العدد، فسلط الضوء بشكل مختصر جداً على مفهوم "معدل النمو الطبيعي للسكان" الذي يشير إلى الزيادة السكانية الناتجة عن عدد الولادات الحية في فترة زمنية معينة مطروحاً منها عدد الوفيات في تلك الفترة.

